الأولى عدة بأن العسر مرة وفي يسر لاحقة والثاني عدة مستأنفة بأن
العسر متبوع بيسر فيهما يسران على تقدير الاستيناف وإنما كان العسر واحدا
لأن اللام إن كانت فيه للعهد فالعسر الذي كناية فيه فهو هو لأن حكم
زيد في قولك أن مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت للجنس كالذي يعلمه
كل أحد فهو هو ايضا وأما اليسر فمتكثر متناول لبعض الجنس فإذا كان كذلك
الثاني مستأنفا فقد تناول بعضا آخر ويكون الأول ما تيسر لهم من الفتوح
في زمنه صلى الله عليه وسلم والثاني ما تيسر في أيام الخلفاء ويحتمل أن المراد
بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثلي لهم ترجيحون بنا أحدى الحسنيين
وهي الظفر والثواب انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الأول
ما يوجب الاتحاد وفي التنكير بقع الاحتمالي والقرينة تعين وبيانها انه عليه
الصلوة والسلام كان هو واصحابه في عسر في الدنيا فوسع عليهم بالفتوح
والغنائم ثم وعد عليه الصلوة والسلام بأن الآخرة خير له من الأولى فالتقدير
أن مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسرا في الآخرة
المقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا أن ليسرا
في الدنيا ويسرا في الآخرة الخامس عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال
هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند
سيبويه ويشهد لذلك أمور أحدها قولك العجبي وجه زيد مبتسما وصوته
قارئا فإن صاحب الحال معمول للمضاف او الجار مقدرا والحال منصوبة بالفعل
الثاني في قوله ليلة موحشا طلل فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع
بالابتداء وليس فاعلا كما يقوله الأخفش والكوفيون والناصب للحال عندهم
ستقرار الذي تعلق به الظرف والثالث وأن هذه أمتكم امة واحدة فإن

أمة حال من مجموعي أن وهو أمتكم وناصب الحال حرف التنبيه أو كلمة الإشارة
ومثله وأن هذا صراطي مستقيما وقال لها بيّنا ذا صريح النصح فاصبغ له العامل
حرف التنبيه ولك أن تقول لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضمير المستتر
في الظرف لأن الحال حينئذ نعت المعرفة وأما جواب ابن خروف بأن الظرف أنابت محل
الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فخالف لاطلاقهم وكقول ابي الفتح في عليك
ورحمة الله السلام ان الأولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم
المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بأنه تخصص بضرورة بأخرى وهي
العطف مع عدم الفصل ولم يتعرض بعدم الضمير وجوابه أن عدم الفصل
اسهل لورود في الشعر كثيرة برجحان سواء والعدم حتى قيل انه قياس وأما
جواب ابن مالك بأن الحمل على طلل أولى لأنه ظاهر فإنما يصح لو سوى في الظاهر
المضمر في التعريف وأما البيان في فأنا والعامل فيها موجود تقديرا أذ المعنى
أشير إليكم وإلى صراطي وتنبه لصريح النصح بينا وأما مسئلتان المضاف
اليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى
هذا فالشرط في المسئلة أتحاد العامل تحقيقا او تقديرا السادس عشر قولهم يجب
بغلبة المؤنث على المذكر في مسئلتين احداهما ضبعان في تثنية ضبع و
ضبعان للمذكر أذ لم يقولوا ضبعانان والثانية الثاريخ فإنهم أرخوا
بالليالي دون الأيام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة وهو كما هو فإن حقيقة
التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر ولا يجتمع الليل
والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما عن الآخر وإنما أرخ العرب
بالليالي لسبقها أذ كانت اشهرا قمرية والقمر انما يطلع ليلا وأنما المسئلة
الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)